

وقفات مع نادر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

منشورات:

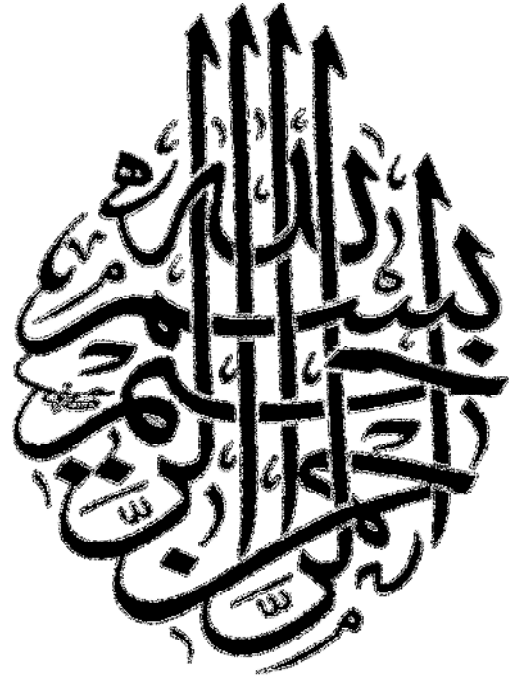
المركز الإسلامي للدراسات

بيروت - بئر العبد - مبنى الإنماء 3

وقفات مع ناقدر

الشيخ جعفر مرتضى العامري

المركز الإسلامي للدراسات



تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين. واللعنة على أعدائهم أجمعين، إلى قيام يوم الدين. وبعد..

فقد اطلعت على بعض التساؤلات التي وجهت لكتابتنا: «كربلاء فوق الشبهات». واطلعت أيضاً على بعض الردود على تلك التساؤلات. ثم الأجوبة عليها.

وقد وجدت أن كل الاهتمام في تلك الأسئلة منصبّ على الفصل الذي خصص للحديث عن نسبة الكتاب إلى الشهيد مطهري «رضوان الله تعالى عليه» دون سائر الفصول والمطالب التي وردت.

مع أن الأخرى والأنسب والأليق، والأنسب بمقام الشهيد السعيد، المفكر الإسلامي الشيخ مرتضى مطهري «تغمده الله برحمته» هو أن ينسب

الكتاب إلى الشخص أو الجماعة التي جمعت مواد الكتاب، ونسقتها، وارتأت تقديم هذا وتأخير ذلك. بعد أن وضعت منهجاً اقتضى تقسيم الكتاب إلى أقسام وفصول متدرجة، لها أسماؤها وخصوصياتها، وما إلى ذلك. لا أن ينسب إلى من سجل في أحد أشهر مؤلفاته، وهو كتاب «العدل الإلهي» ص 17 و 18.. أنه لا يرضى بطباعة محاضراته قبل أن تمسها يد التغيير. نعم، لقد اطلعت على الأسئلة وعلى أجوبتها، وكان لي رأي فيها أحفظ فيه لنفسي، غير أن ما أستطيع قوله، وما أرغب بالبوح به هو أمرن:

الأول: يرتبط بالمضمون.

الثاني: يرتبط بالأسلوب البياني.

وكنت عازماً على صرف النظر عن العودة إلى هذا الموضوع لاعتقادي أنه لا داعي للإجابة على تلك الأسئلة، ربما لأنني أدركت أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين الموافقين والمخالفين.

ولكن بعض الإخوة الأكارم ذكر لي أن عزوفي هذا قد ينشأ عنه تكريس الانطباع عن أن من تساءل قد أصاب في فهم ما أرمي إليه، ففنده ورد عليه..

فرأيت أن واجبي بيان مراداتي، وتحديد المبررات والحجج التي اخذتها بنظر الاعتبار فيما قلته هنا، وما قلته هناك. وهذا ما حصل بالفعل.

وثمة سبب آخر دعاني إلى القبول بالعودة إلى هذا الموضوع للتوضيح

والبيان.. وهو أنني شعرت أن الأسلوب الذي استعمل فيما بين الإخوة الأعراء، لم يكن يملك الدرجة المطلوبة من الصفاء والنقاء والمودة والإخاء. وهذا الأمر قد أحزنني فعلاً، فأحببت أن أجعل من عودتي هذه للتوضيح والبيان مناسبة لإظهار الإصرار قولاً وعملاً على أن يلمس جميع الإخوة أن شدة محبتي وإخلاصي للناقد الذي يخالفني الرأي، ورغبتني العارمة بحفظ مقامه، والدفاع عنه، لا تقل عن شدة حبي، وعطفي، وإخلاصي لمن يتبنى ما أتبناه، ويسير معي في نفس الاتجاه.

فنحن جميعاً - وإن اختلفت آراؤنا في مسألة جانبية كهذه يجب أن نكون في نصرة القضايا الكبرى كما قال سبحانه: ﴿صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُوضٌ﴾⁽¹⁾. وأن نكون أيضاً كما قال سبحانه: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾⁽²⁾.

حفظ الله جميع إخواني، وبلغهم غاية أمانهم، وسدد على طريق الهدى والحق والخير خطاهم.

والحمد لله والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين..

(1) الآية 4 من سورة الصف.

(2) الآية 29 من سورة الفتح.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

1434 /12 /12 هـ ق.

2013 /10 /18 م ش.

عيثا الجبل (عيثا الزط سابقاً)

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

هذا هو الشهيد مطهري &:

لا شك في أن المرحوم الشهيد مرتضى المطهري تغمده الله بواسع رحمته هو من أعمدة الفكر، ومن رواد النهضة في هذا العصر. كما أنه لا ريب في إخلاصه لدينه، وفي غيرته على هذا الدين، وقد مثل سداً منيعاً في وجه التيارات الانحرافية في داخل إيران، وربما في خارجها أيضاً.

وله خدمات جلّى في توضيح كثير من مفاهيم الإسلام، ولا سيما للأجيال الصاعدة، وقد كان له أثر كبير في المحيط الذي عاش فيه، حيث تعامل معه من موقع الرجل المسؤول والوائق.

فشكر الله سعيه، ورفع درجته، وحشره مع الشهداء والصالحين في جنات النعيم، وحسن أولئك رفيقاً..

الشهيد مطهري، وكربلاء فوق الشبهات:

هذا.. وقد كنت في غابر الأيام، أي قبل حوالي عقد ونصف من الزمن، قد سجلت ملاحظات يسيرة على الكتاب المنسوب إلى هذا الشهيد السعيد «رضوان الله تعالى عليه»، المسمى بـ «الملحمة الحسينية». ونشرتها في

كتاب بعنوان: «كربلاء فوق الشبهات»، وقد جددت طباعته عدة مرات. وقد طُلبَ مني في هذه الأيام أن أجزى لبعض الإخوة بطبعه من جديد، فرأيت أن أكتب له مقدمة أشير فيها إلى بعض ما يجول في خاطري، أو مرّ أمام ناظري، وحيث إن بعض ما ورد في هذا الكتاب بالذات لم يرق لبعض الإخوة الأكارم، فسجل ملاحظاته عليه، وحصلت من بعض الإخوة أجوبة ثم ردود، لم تلتزم خط السلامة في بعض عباراتها، وفي صياغاتها، فأنا أسجل عتبي على هذا النهج داعياً للجميع بالهداية والصلاح، والتوفيق والنجاح، والفوز والفلاح، فالجميع إن شاء الله إخوان على سررمتقابلين، وهم أهل وأحباب، وأصدقاء وأصحاب.

وعلى كل حال فإني بعد أن قرأت ما كتب، رأيت أن ألمح من جديد إلى مقاصدي، وأوضح ما يحتاج منها إلى توضيح، شاكراً من انتقد، مثنياً على ما بذله من جهد، من أجل نصره ما ارتأى واعتقد، وأشكر أيضاً من أجاب، وأعتبرهم جميعاً من الإخوان والأحباب، من أخطأ منهم، ومن أصاب، وأسجل ملاحظاتي على المؤاخذات التي طرحت، مع توخي الاختصار في العبارة، أو الاقتصار على الإلماح والإشارة، متحاشياً ذكر الأسماء، فلعل ذلك يسبب بعض الحرج لأي كان من الناس. وقلبي مفتوح للجميع، ولي في ذلك شعار واحد، وهو أن اختلاف الرأي لا يفسد في الود قضية.

لا بد من الإنصاف:

وبعد ما تقدم أقول:

أحب أن يعلم الجميع: أنني لا أدعي العصمة لنفسي، فأنا أيضاً قد أسهو، وقد أخطئ، وقد أصيب. ولكن أُملي، بل ظني الوحيد من الإخوة الكرام هو اعتماد سبيل الإنصاف، فلا يأخذوا السليم بجريرة السقيم، ولا البريء بجرم المسيء. أي أن الخطأ في مورد أو أكثر يجب أن لا يدفع أو يجبر إلى تعميم الحكم، الصادر بالإعدام على سائر الموارد التي كانت صواباً. فإن هذا يؤدي إلى تضييع الحق، والجهد والعمر. وهو خيانة للأمانة، نسأل الله أن يصون كل الموالين منها، ويبيدهم عنها..

وعلى الله أتوكل، وإليه أُلجأ وأتوسل، وأطلب منه أن يلهمني الصواب، وأدب الخطاب، والإنصاف والتسديد.

لا بأس بملاحظة التوضيحات التالية:

كلام الإمام الخميني & في حق الشهيد:

أشرنا في كلامنا الآتي في هذا الكتاب إلى ثناء آية الله العظمى السيد الخميني «قدس سره» على الشهيد مطهري «رحمه الله»، وحثه الناس، وخاصة الشباب منهم على قراءة كتبه «رحمه الله»، لكي نقول ما يلي:

أولاً: إن ديدن العلماء هو تعظيم العلماء العاملين، والثناء عليهم بأجمل الثناء، وأحسنه.

ولكن ذلك لا يعني: أنهم يوافقونهم في كل كلمة يقولونها، أو فكرة يكتبونها.

وقد كان العلماء، وما زالوا يناقشون وينتقدون فكر واستدلالات أساطين العلم، وأفذاذ الرجال، من أمثال: الطوسي، والمرتضى، والمفيد، والعلامة، والشيخ الأنصاري، والأصفهاني، والسيد الحكيم، والخوئي، و.. الخ.. ويخطئونهم في كثير من فتاواهم، وفي بعض أفكارهم، ويردون كثيراً من استدلالاتهم. ولكنهم مع ذلك يعتبرونهم بعد الأئمة الطاهرين من أقدس وأتقى، وأورع، وأغلى، وأسمى، وأعلى من أن يلحق بهم لاحق، أو يصل إليهم سابق، وأعظمهم خدمة للدين، وجهاداً في سبيله، ولهم الفضل الكبير في حفظه وصونه..

مع أن بعض ما يخطئونهم فيه قد يكون له درجة من الأهمية، ولكنهم لا يرون ذلك مضرّاً بمكانتهم، لأن النهج سليم، والطريقة صحيحة، والمقاصد واضحة.

ولو أريد الأخذ من الكتاب الخالي من أي هنات وإشكالات، فلا بد من الاقتصار على القرآن الكريم، وعلى ما تواتر عن المعصومين «عليهم السلام»، وطرح كل ما عداه، والاستغناء عن المكتبة الإسلامية بأكملها.. وهذا غير معقول، وغير مقبول..

والشهيد مطهري «رضوان الله تعالى عليه» كان غزير الإنتاج الفكري، ولم يثبت له السيد الإمام الخميني «قدس سره» العصمة عن الخطأ في كل

فكرة أو قول، أو استدلال.

ثانياً: أحب أن أشير أيضاً إلى أنه في بدايات الحركة الإسلامية المباركة ثم انتصارها في إيران، ظهرت أفكار كان يُخشى من أن يؤدي تداولها، واتساع دائرة انتشارها إلى بلبلة في الأفكار، واختلافات حادة في المسار، وتفكك وصدوع في بنية المجتمع الإيراني. وبعض تلك الأفكار كانت التقاطية، يكمن وراءها تيار نفاق خطر وشرير، يهدف إلى تضليل الشباب وحر ف مسيرتهم.

وبعض هذه الأفكار كان يبيث في وسائل الإعلام، وفيه ما يسيء إلى حقائق الدين، وإلى بعض شعائره، ومنها عاشوراء، وإلى بعض رموزه. وربما ينفر الشباب من أهل العلم، ولا أحب أن أفيض في توضيح هذا الأمر.

فبادر بعض الأعلام المخلصين، للعمل على معالجة الأمر، من خلال طرحه مع السيد الخميني مباشرة، وجرى بينهما حوار له مغزى دقيق، لأن الرد الأولي تمثل بقول السيد الإمام الخميني «قدس سره»: «علينا أن لا نكون سلبيين في تعاملنا مع القضايا، فكما أن لدى الآخرين طاقات يضعونها في خدمة قناعاتهم، فيجب أن لا يكون دورنا هو مجرد الإشكال والرفض، وإعلان الموقف السلبي، بل علينا أن نقدم البديل الإيجابي البناء.

وبعد أخذ ورد انتهى الأمر بوعدٍ من الإمام الخميني «قدس سره» يقول فيه: سوف أصلح الأمر إن شاء الله..

وبعد ذلك صرنا نرى أنه «قدس سره» كان في المناسبات المختلفة يبادر

لطح مفردات من تلك القضايا التي يحاول الآخرون أن يوظفوها في اتجاهات مغايرة يطرحها «رضوان الله تعالى عليه» بها لها من صفاء ونقاء، وإشراق وبهاء، ويضعها في الموضع اللائق بها.

وحين استشهد الشهيد مطهري «رحمه الله»، بادر السيد «قدس سره» إلى توجيه الشباب نحو قراءة مؤلفاته، والنهل من معينه، لأن فكره «رضوان الله تعالى عليه» في مجالاته المختلفة، لا يعتمد على الإثارات العاطفية، بل على تقديم الإسلام الأصيل بكل ما فيه من ثراء فكري بديلاً عن الأهواء والانفعالات التي لا تخضع لضابطة، ولا تنتهي إلى أصول.

وكتاباته «رحمه الله» تمتاز - بصورة عامة - بمنهجيتها السليمة، وبعقلانيتها وانضباطها، وتقدم للقارئ مادة غنية بالحقائق التي يمكن تلمس مفرداتها الواضحة الحدود والمعالم، ولها بداية ونهاية، ومقومات يمكن رصدها ووضعها في موقعها اللائق في دائرة التداول فكرياً، وعملياً..

ويكوّن الشباب من خلال ذلك: قاعدة فكرية لها مقوماتها ومنطلقاتها. قادرة على طرد الأغيار، والاستفادة العملية مما تملكه من تبر ونضار.

ولم يكن أسلوبه «رضوان الله تعالى عليه» يعتمد على الصياغات الأدبية، والعبارات الرنانة، والشعارات الطنانة.

ثالثاً: إن كتاب الملحمة الحسينية لم يكتبه الشيخ الشهيد «رحمه الله» بخط يده، بل هو في مجلديه الأولين عبارة عن محاضرات استخرجت من أشرطة تسجيل.

وبعض هذه الأشرطة لم يصل إلى أيدي الذين جمعوا مادة الكتاب، بل أرسل بعض أصدقائهم إليهم مضامين تلك الأشرطة التي قالوا: إنها بحوزتهم من بلد بعيد.

وقسم من الكتاب هو مجموعة أوراق، ومنها مجرد قصاصات، أو بطاقات «أو فيشات» كتبها «رضوان الله تعالى عليه»، واحتفظ بها.

وقد يكتب الإنسان فكرة على بطاقة لكي يتذكرها حين إلقاء خطابه ويرد عليها، أو لكي يكتب ردها في مقالة أو في كتاب يفكر في تأليفه.. وقد يكون النص مقتبساً من كتاب أو مجلة، ويريد أن يناقشه ويفنده، أو يعضده ويؤيده..

رابعاً: إن المعيار في البحث العلمي ليس ثناء عالم على عالم آخر، فإن الثناء يبتني غالباً على ظواهر الأحوال، وتقييم المسار العام.. بل المعيار هو قوة الدليل، وصحته. وكل من هو غير معصوم يطالب بالدليل والشاهد، ويحتمل الخطأ والغفلة في حق غير المعصمين، ويحتمل أيضاً الميل مع الهوى، وما إلى ذلك.

وهذا الأخير، وهو الميل مع الهوى، وإن كان غير وارد في حق الشهيد السعيد «رحمه الله»، ولكن ما نفيه عنه «رضوان الله تعالى عليه» هو الميل المتعمد مع الهوى. أما التأثير اللاشعوري للدواعي النفسانية التي لا تكاد تستعلن له، فلا يمكن نفيه عن غير المعصوم، فقد يقع تحت تأثيرها التقوي والشقي.. وقد حدثنا أساتذتنا عن أن بعض العلماء حين بلغ في بحثه إلى

ماء البئر عوّر بئرته قبل أن يدخل في البحث لكي لا يتأثر في بحثه لاشعورياً
بالمصلحة التي يتوخاها من بئرته.

خامساً: قلنا: أن إطرأ آية الله السيد الخميني «قدس سره» للشهيد
مطهري «رضوان الله تعالى عليه»، أو لغيره لا يمنع من مناقشة الشهيد
بإنصاف وبموضوعية.

والإمام الخميني نفسه يمارس هذه الطريقة مع مختلف أساطين العلم
الماضين، ومن عاصروه منهم.. فهو يثني عليه أعظم الثناء، ثم يحاسبهم في
البحث العلمي حساباً عسيراً..

سادساً: على أننا لا نمنع من أن يكون آية الله السيد الخميني «قدس
سره» لم يطلع على جميع كتابات وخطب وتصريحات، وكل كلمة صدرت
عن الشهيد مطهري «رحمه الله» في حياته العلمية.. بل نكاد نطمئن إلى أن
ذلك لم يحصل، وقد لا يحصل للإنسان حتى مع ولده، وأقرب الناس إليه،
فإن الإحاطة بكل ما يصدر منه وعنه أمر بعيد التحقق، وأن لم يكن
مستحيلاً عقلاً.. فلا محيص من حمل الثناء على فكر الشهيد على أنه ثناءً على
النهج والمسار العام الذي ظهرت دلائله فيه، ولاحت علائمه..

ولكن لا يمكن نفي وقوع خطأ هنا، وهفوة هناك.. فإن لكل عالم
هفوة، ولكل جواد كبوة.. إن لم يكن هفوات.

ولكن أمثال هذه الأخطاء لا تؤثر على التقييم العام الذي تبني عليه
السياسات والأحكام، والمواقف، فكيف إذا كانت هناك مصلحة كبرى من

شأنها صون الشباب في فكرهم ودينهم، ومسارهم، وقضاياهم الكبرى؟! سابعاً: ولنا أن نسجل نقطة هامة في هذا السياق، وهي أن الأخطاء والهفوات التي يقع فيها بعض الأعلام، يمكن النظر إليها من زاويتين مختلفتين، الأمر الذي يوجب أن يكون تقويم (أو تقييم) الفكرة مختلفاً، بل قد يصل إلى حد التناقض.

فمثلاً في موضوع المنبر الحسيني وما يقال فيه، قد تجد علماء من الأعلام كالشهيد مطهري «رحمه الله» يتصدى لمعالجته، وهو واقع تحت تأثير أجواء محمومة، زاخرة بالانتقادات اللاذعة، فيتمثل أمام عينيه خطر: أن تفقد هذه الشعيرة معناها، ومغزاها. وربما ظن: أن استمرار المنبر الحسيني على هذه الوتيرة قد يؤدي إلى عكس المطلوب وتكون الردة عن قضية الإمام الحسين «عليه السلام» برمتها.

الإقتصاد الإسلامي: مقبول، أم مرفوض؟!

وقد ذكرت في بعض فقرات الكتاب «كربلاء فوق الشبهات»: أن نشر كتب تُجمَع من القصاصات والأوراق، ثم نستبها إلى الشهيد لم يقتصر على كتاب الملحمة الحسينية.. فهناك كتاب آخر في الإقتصاد الإسلامي جمع من الأوراق والقصاصات، ولم يؤلفه الشهيد، ثم نشر ونسب إليه.

وقال بعض الإخوة: إنه قد ثارت حول مضامين كتاب الإقتصاد الإسلامي ضجة في الحوزة العلمية، وذهب وفد من رجالها والتقوا

بالإمام الخميني، فأمر بمصادرة نسخه، ومنع من نشره..

وللتوضيح أقول:

أولاً: إن الهدف هو الاعتراض على نفس جمع أوراق من بيت الشهيد السعيد، ثم نشرها باسمه على أنها كتاب ألفه، ورضي وتبنى ما فيه من مطالب ومضامين، فإن هذا الفعل ربما صدق عليه عنوان التدليس على الناس، وإيهامهم بأمر لا حقيقة له.

ونحن نعلم: أن جانباً من كتاب الملحمة الحسينية هو عبارة عن قصاصات جمعت وطبعت، ولعل الشهيد لم يكن يرضى بطبعها بهذه الحالة، ولعله كان يخشى أن تُفهم بعض مضامينها على غير الوجه الصحيح والسليم.

أما كتاب مباني الاقتصاد الإسلامي، فقد جمع من أوراق متفرقة، ولعله «رحمه الله» كان يريد إعادة النظر فيه، ومناقشة بعض ما جاء فيه، أو يريد أن يجري عليه بعض التقليل والتطعيم، أو يريد وضعه ضمن منهجية معينة كان قد رصدها في مخيلته له، أو يريد أن يجعل مضامينه في سياق آخر غير السياق الذي وضعت فيه. وربما تؤثر هذه التصرفات المستجدة على طبيعة النتائج التي يريد الانتهاء إليها، وتقلب بعض مطالبه رأساً على عقب.. ولعل.. ولعل..

ثانياً: إن ما ذكرته شورى الإشراف عن سبب المنع من نشر كتاب الإقتصاد الإسلامي للشهيد مطهري «رحمه الله» هو أن الذي علّق على الكتاب قد وقع في الأخطاء، فلما استبعدت هوامشه وحواشيه وجرّد

الكتاب منها أعيد نشره، ولم يوجب ذلك إثارة لحيظة أحد - إن هذا - ليس دقيقاً، ولعل مقصود الشورى هو التعقيم على ما جرى لأكثر من سبب.

شاهدنا على ذلك: أن آية الله مهدي كني قال في خطاب له في ليلة القدر في شهر رمضان سنة 1407هـ في جامعة الإمام الصادق «عليه السلام»:

قد بلغت الإمام الخميني شكوى من أحد العلماء، مفادها: أن كتاب مباني الإقتصاد الإسلامي - الذي هو عبارة عن أوراق سجلت عليها مطالب حول هذا الموضوع، ولم يتسنّ للشهيد إعادة النظر فيها - إن هذا الكتاب يتضمن مطالب لا تتلاءم مع مباني الفقه الإسلامي، والشيعي بالذات.

فأمر الإمام الخميني «رضوان الله تعالى عليه» الشيخ مهدي كني «حفظه الله» أن يقرأ الكتاب، وأن يحدد له مواضع الإشكال لينظر فيها.

فلما قرأ الشيخ الكتاب أخبر الإمام الخميني بأن فيه أربعة أو خمسة موارد لا تتلاءم مع مباني الفقه الإسلامي الشيعي..

فلما اطلع عليها الإمام الخميني «قدس سره» قال: يجب أن لا يصدر عن الشهيد مطهري ما يوجب الإخلال بما له من اعتبار في عالم الكتابة والتأليف، ثم منع من نشر الكتاب، أو أمر بجمع نسخه⁽¹⁾.

(1) جريدة رسالت - 3 خرداد سنة 1366هـ شمسي ص 3.

مع أنه كان قد طبع من هذا الكتاب مئة ألف نسخة. وهو يقع في 416 صفحة.

ومن المفارقات: أن هذا الكتاب قد تضمن اشتباهات عجيبة، فقد ذكر أن زكاة الذهب والفضة هي العشر⁽¹⁾. مع أن زكاتها ربع العشر «2.5٪». ثالثاً: فيما يرتبط بما ينسب إلى شوري الإشراف على آثار الشهيد مطهري «رحمه الله» نقول:

لسنا بصدد تأييده، أو تفنيده. وإن كانت لنا تساؤلات عديدة حوله فلاحظ مثلاً:

ألف: ما يرتبط بمدى الدقة في نقل النص الصادر عن الشورى، وضبط المفردات التي استفادت منها في بيانها لما جرى، وما يرتبط بتامة النص المنقول؟! وهل سقط منه شيء لمصلحة، أو عن غفلة أو غيرها؟! وإن كان يفترض بنا أن نستبعد أن تكون قد حصلت إضافة متعمدة، أو نقيصة مقصودة.

ب: إن نشر مؤسسة (صدرا) للكتاب مرة أخرى بعد تغيير اسمه، وكان اسمه «مباني اقتصاد إسلامي» يثير أكثر من سؤال عن سبب تغيير

(1) مباني الإقتصادي الإسلامي ص 211.

الاسم، وعن مشروعية هذا التغيير، وهل لأحد الحق في فعل كهذا؟! فإن كان قد حصل تبديل في الكتاب، وأصبح بحيث يرضى ذلك السيد الإمام الخميني، ويكون هو المسوغ لتبديل الاسم، لأن الكتاب قد تعرض للتصرف والتصحيح، والحذف. فلماذا تدّعي شورى الإشراف: أن التصرف لم ينل الكتاب، وإنما نال الهوامش التي ألحقها شخص آخر؟! وإن كان قد نشر من دون التخلّص من الموارد التي رفضها السيد الإمام، فإن ذلك يعتبر تمرداً عليه، كما هو ظاهر.

ج: على أن ما ذكرته اللجنة، من أن إعادة نشر الكتاب لم يثر حفيظة أحد يبقى مجرد إخبار عن أمر غائب. لا شاهد له سوى السكوت، وعدم العودة إلى الإعلان بالاعتراض.. وقد يكون إصلاح الكتاب، ثم تغيير اسمه هو السبب في ذلك، فإن هذا لازم أعم، لأن عدم اعتراضهم قد يكون لأجل زوال الإشكال، وقد يكون لأجل أنهم رأوا أن المصلحة هي في عدم إثارة فتنة، أو في حفظ مقام الشهيد «رضوان الله تعالى عليه»، لكي لا تثار حول سلامة فكره ومنهجه أسئلة لا يجوز أن تثار، ولا سيما مع الحاجة الماسة جداً إلى توجيه الشباب نحو كتبه، ومحاضراته، وفكره بصورة عامة..

رابعاً: لا أرى أن من المقبول تشبيه جمع أوراق من بيت عالم، والتأليف بينها، ونشرها على أنها من مؤلفاته - تشبيهها - بنشر المخطوطات التي ألفها أصحابها، ونقحّوها على أكمل وجه وأتمه.

خامساً: إن مخطوطات علمائنا قد سطرها علماءنا بأناملهم الشريفة كلمة كلمة، ورضوا بمضامينها، وتداولتها الأيدي، واستنسخها النساخ، وباعوها للراغبين فيها.

بل إن مؤلفيها قد قرأوها على تلامذتهم، أو قرأها تلامذتهم عليهم، أو ناولوهم إياها، وأعطوهم الإجازات برواية مضامينها. وأين هذا كله من جمع أوراق وقصاصات متناثرة من بيت عالم بعد استشهاده بمدة، ثم تنسيقها وطبعها، ونسبتها إلى ذلك العالم المتوفى؟!

سادساً: بغض النظر عن جمع القصاصات والأوراق، والتنسيق بينها، ولكن ليت شعري كيف جاز نشر الخطب التي يرتجلها أصحابها، ويراعون فيها أموراً آنية، وحالات في محيطهم تفرض نفسها عليهم في أحيان كثيرة ويتعاملون معها، بفعل أو بانفعال - كيف جاز نشرها - من دون أن تعرض على أصحابها، ليجروا عليها ما يرونه مناسباً من حك، وإصلاح، وزيادة وحذف، وتقليم وتطعيم، وإبعاد الأمور الآنية التي فرضت عليهم نوعاً من البيان، أو التخلي عن مطالب، أو الاستطراد إلى ذكر خصوصيات، لا بد من الاستغناء عنها، واستبدالها بغيرها في الخطاب المكتوب، الذي سوف يبقى للأجيال..

إن الذي يرتجل الخطب، ولا يحتاج إلى زيادة حرف، أو نقيصة حرف هو النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، وعلي بن أبي طالب والزهراء والأئمة المعصومون «صلوات الله وسلامه عليهم»..

سابعاً: إن لكل كتاب غرضاً يتوخاه مؤلفه منه. فبعض المؤلفين يتعلق غرضه بالاستقصاء التام للمادة التي هو بصدد جمعها وتنسيقها، وبعضهم يتوخى هدفاً محدوداً، ولا يرغب في تعديده. فإذا كتب الشيخ الطوسي كتاب رجاله، ولم يستقص الجميع، فذلك لا يعني عدم حجية ذلك الكتاب. بل تعلق غرضه بهذه المجموعة التي دونها في كتابه.

كما أن وقوع التكرار في الكتاب غفلة لا يعني الخدشة في الكتاب، إذ لا ريب في أن الشيخ نفسه هو الذي اختار وضع هذا الاسم في الموضوعين.. ولو التفت إلى سبق وضعه له في مكان آخر لما فعل ذلك.

وهكذا يقال بالنسبة لعدم توثيقه بعض من ذكرهم فيه، فإننا على يقين من أن هذا هو خط الشيخ، وهذا كتابه بلا ريب، فلا يصح قياس هذا بمن يتولى التأليف نيابة عن الشيخ بعد وفاة الشيخ، فيجمع قصاصات أوراق من هنا وهناك، ويؤلف بينها حسب هواه، ووفقاً لغرض، لعل الشيخ لم يخطر له على بال.. ثم يكتب عليه اسم الشيخ، ويجعله من مؤلفاته، ويجعل الهدف الذي توخاه هو هدفاً لذلك الشيخ «رضوان الله تعالى عليه»..

التسجيلات لا تصلح للنشر:

وقد ذكرنا في كتابنا «كربلاء فوق الشبهات» نصاً للشهيد مطهري «رضوان الله تعالى عليه» يصرح فيه: بأن محاضراته غير صالحة للنشر، ما لم تمسها يد التغيير..

وقد يظن ظان: أن مراده «رحمه الله» هو التغيير في الصياغة، وفي صورته اللفظية.. أما أصل الفكرة، فلا. ثم يضيف إلى ذلك، ويسهب في البيان الهادف إلى الإقناع بصحة الإضافة: أن النقل من الأشرطة يشبه تقرير التلميذ لأبحاث أستاذه.

ونقول:

أولاً: إن أحداً لم يناقش في أن للشهيد مطهري «رضوان الله تعالى عليه» مقاصد صحيحة، كان يسعى إلى تكريسها، وترسيخها في عقول ووجدان قرائه بأساليب إقناعية، وبأدلة يرى أنها قادرة على إثباتها، وشواهد ودلائل تؤكدها، وتدلل على صحة ما يقول فيها..

ولكن هذه العناوين العامة والكبرى ليست هي موضع بحثنا، فإننا وإن كنا نوافق الشهيد «رضوان الله تعالى عليه» على كثير من الأمور التي طرحها، فنحن نوافقها على أن ثمة حاجة إلى تطوير المنبر الحسيني، وإبعاد الجهلة والأميين عنه، ونوافقها على أن بعض الجهلة منهم يهرف بما لا يعرف. ولكننا نختلف معه في بعض الشواهد التي أوردها للتدليل بها على ما يقول. ونناقش في بعض الأدلة التي رأى أنها تفي بإثبات ما يرمي إليه، ونرى أنها قاصرة عنه..

ثانياً: بالنسبة لما قد يقال، من أن مراد الشهيد هو أن لا تنشر محاضراته بنفس صورتها اللفظية، لأنه يريد لفكرته أن تصاغ بصورة أكثر رقيماً.. نقول:

ثم إن هذا القائل الكريم يفسر مراده بكلامه هذا بقوله: «لنفترض

بأكثر مما أحتاج إلى الاستشهاد به، أن شيخنا الشهيد لو أعاد النظر في محاضرات الملحمة الحسينية، فقد يتخلى عن بعض الأفكار الجزئية، أو المناقشات «غير المطبوخة»، أو الدعاوى غير المبرهن عليها، أو قد يضيف إليها مقدار الخمس، على حد ما فعل في كتاب «العدل الإلهي». أو قد تشهد بعض الأفكار التي تطرح في المحاضرة تعديلاً، أو تطويراً، أو تغييراً، قد يكون جذرياً في بعض الأحيان. ولكن هل من المتوقع أن يخل ذلك بالهيكلية العامة لأطروحة هذه المحاضرات، والروح الكلية الحاكمة عليها؟!!

ونقول لهذا الأخ:

إن هذا هو بالذات ما نرمي إليه، ولا نريد أكثر من هذا..

ثالثاً: لفت نظري: أن بعض الإخوة الأكارم يتحدث عن أن إيراد بعض المؤاخذات في كتاب «كربلاء فوق الشبهات» كان بدافع الجدل، ومراكمة الإشكالات.

وأنا سوف أحجم عن التعليق على هذا الاتهام، الذي يدخل في دائرة الحدس والتخمين، وأكتفي بسؤاله: كيف اطلع على ما كنت أنويه، وما كان يحركني من دوافع وأغراض؟!!

وما هي الوسائل التي مكنته من كشف هذه الغائبة، وقراءة ما في النفوس والخواطر؟!!

ومع ذلك أقول: إنني أحب أن أتخيل أنه بصدد الإحسان إلي، والتماس

العذر لي في كلامه هذا، ولو كان عذراً - يراه البعض - أقرب إلى الاتهام منه إلى الإحسان، ولكنني في جميع الأحوال أدعو له بالخير والسداد، والتوفيق والرشاد..

رابعاً: قد يقال: إن تفرغ مضامين الأشرطة يشبه تقرير التلميذ لبحث أستاذه، وغالباً ما لا يتقيد التلميذ بعبارات الأستاذ، فإذا كان التقرير مباحاً، فلماذا لا يكون تفرغ الأشرطة مثله؟!

ولكننا لا نوافق على هذا التشبيه، فإن الأستاذ لا يلقي فكرته إلا بعد أن يشبعها تأملاً وتدبراً، ويختار للتعبير عنها أدق الألفاظ، لأنه يعلم أنها ستؤخذ، وتناقش حرفاً بحرف، وكلمة كلمة، وجملة جملة..

وأيضاً هذا من محاضرة تلقى على عامة الناس، مبنية على الارتجال، وعدم التدقيق؟!

خامساً: إن تصريح الشهيد في كتاب العدل الإلهي بعدم صلاحية تسجيلاته للطبع قبل إصلاحها، يمنع من طبعها بعد وفاته.. ولكن الأستاذ لا يمنع تلميذه من طبع تقاريره ونشرها، ولا يطالبه بعرضها عليه.

سادساً: إننا مع كل ذلك نرى الأساتذة الكبار في الحوزات العلمية يجتاطون كثيراً في نسبة الكلام إلى الأستاذ إذا أخذوه من المقرر، وإذا وجدوا فيه أي اختلال تجدهم ينحون باللائمة على المقرر، ويتهمون به بأنه قد يكون قد وهم أو عجز عن فهم مراد أستاذه أو أنه لم يحسن تدوينه بصورة سليمة.

سابعاً: قد يقال: إذا تعدد المقررون واختلفوا في بيان مراد الأستاذ، فلا يشكك في نسبة الكتاب إلى الأستاذ.. فلماذا التشكيك في نسبة «الملحمة الحسينية» إلى الشهيد مطهري، مع أنها نص كلامه المسجل؟! ونجيب بما يلي:

ألف: إن سبب نسبة الكتاب للأستاذ حتى مع اختلاف المقررين هو أن الأستاذ حين كتب تقريراً لكل واحد من تلامذته، ليجعله في مقدمة ذلك الكتاب الذي هو تقريرات لدروسه التي ألفوها، يكون قد سجل على نفسه أنه راض بنسبة عامة ما في الكتاب إليه. إلا في موارد الاختلاف.. أو في الموارد التي يثبت أن التلميذ أخطأ في فهم مراده.

ولم نجد الشهيد مطهري «رحمه الله» قد سجل على نفسه أن ما يجمعه بعض الناس من قصاصات من غرفة مطالعته، ثم يطبعه هو من تأليفه، ويرخصه في كتابة اسمه عليه، ويرضى بأن ينسبه إليه.. كما أننا نجد: أن الشهيد مطهري «رحمه الله» قد سجل منعه من طباعة محاضراته المسجلة قبل أن يعيد هو النظر فيها.

ب: إن نفس نسبة الخطأ أو القصور في الفهم، أو التقصير في البيان إلى المقرر في صورة تعارض المقررين في النقل، أو في صورة ثبوت الخطأ فيها - إن هذا - يدل على أن الذي ينسب إلى الأستاذ هو خصوص ما لم يقع الخطأ فيه. وإلا لوجب أن تنسب المتناقضات التي في الكتاب إلى الأستاذ نفسه.

ولكن الأمر في الأشرطة التي أفرغت، لتكون العمود الفقري

للملحمة الحسينية.. ليس كذلك، فإن الخطأ في كل كلمة، وكل حرف من أول الكتاب إلى آخره إنما ينسب إلى الشهيد مطهري «رحمه الله»، ولا ينسب إلى من أفرغ الشريط ودوّنه، وطبع الكتاب.

ج: بل نفس هؤلاء يعترفون بأن نسبة ما يكتبه المقرر إلى الأستاذ تختلف عن نسبة الشريط إلى صاحبه. إذ لعل المقرر قصّر في فهم مطالب أستاذه أو اشتبه. أما ما في الشريط، فهو نفس نص كلام من ينسب إليه. ولكننا نقول هؤلاء:

هذا صحيح، ولكن صاحب الشريط قد منع من نشر كلامه قبل إعادة النظر فيه من قبله، والأستاذ لا دخل له بما كتبه المقرر كما سنرى.

ثانياً: بالنسبة للتقارير التي نشرها التلامذة بعد وفاة أساتذتهم، مثل مطارح الأنظار الذي نشر بعد وفاة الشيخ الأنصاري، ومثل كتاب مباحث الأصول للسيد كاظم الحائري، الذي هو تقارير لدرس الشهيد الصدر، وقد نشرت بعض أجزاءه بعد وفاته.. نقول:

ألف: من أين وكيف يمكن إثبات أن يكون صاحب مطارح الأنظار لم يستأذن الشيخ قبل وفاته بنشر الكتاب؟! ومن قال: إن السيد الحائري لم يستأذن الشهيد الصدر بنشر الكتاب أيضاً؟!

ب: بل المقرر لا يحتاج إلى إذن بنشر كتابه أصلاً، إلا على سبيل التأدب والتعجب منه له، لأن الأستاذ يعلم: أن التلميذ إنما ينشر ما فهمه من كلام أستاذه، وهو الذي يملك الحق في نشر ما يفهمه، وهو الذي يتحمل

المسؤولية فيه - سواء أخطأ في فهمه أو أصاب - فلماذا الاستجازة، أو الإجازة إن لم تكن على سبيل التأدب، والتودد والتحبب؟!!

ج: إن الاستاذ يعلم: أن أي خطأ أو خلل أو تقصير يلاحظ في مطالب الكتاب، فإن المسؤول عنه هو المقرر، وإليه ينسب الخطأ والتقصير. وهو الذي يجاسب. فلماذا يمنع، ولماذا يطلب رضاه؟!!

د: أما فيما يرتبط باختلاف رأي الأستاذ بحسب اختلاف الأزمنة، وتعدد دورات التدريس، فذلك هو مقتضى النشاط الفكري لديه. وعلى الأستاذ أن يعترف بآرائه التي اختلفت من وقت لآخر، بفعل وتعمد منه، فلماذا ينكر أنه ارتأى رأياً ثم عدل عنه؟!!

ولكن هذا يختلف عن موضوع الملحمة الحسينية المستخرجة من الأشرطة، فإن السيد الشهيد يعترف برأيه الأول، وبرأيه الثاني، ويجيز للمقرر أن ينسب كليهما إليه.

ولكن الشيخ الشهيد يصرح في كتابه «العدل الإلهي»: بأنه لا يرضى بنشر أشرطته قبل النظر فيها وتعديلها.

فإن القطع بصدور الأفكار والأقوال عن أصحابها، لا يعني أنهم يجيزون إشاعتها، ونشرها.. ونحن نعرف أن الناس يتكلمون بكلام كثير، ثم يدركون ما فيه من خلل، فيمنعون الآخرين من تداوله قبل إصلاحه، فأحراز صدور الفكرة من صاحبها ليس هو المعيار، بل المعيار هو تبنيه لها، والتزامه بها، وثباته عليها.

وهذا ما أعلنه الشهيد المطهري «رحمه الله» عكسه. كما تقدم نقله عن كتابه «العدل الإلهي» ص 17، حيث قرر أن محاضراته غير صالحة للنشر إلا بعد أن تمسها يد التغيير.

بل قد يكون في نشر بعض ما يصدر عن الإنسان ما يوقعه في مشكلة، أو يعرضه لخطر أكيد، أو على الأقل يوجب الانتقاص منه، أو يلحق به ضرراً. وهذه الأمور، وإن كانت ليس لها محل فيما يرتبط بأشرطة الشهيد، ولكن المقصود بيان أن اليقين بصدور فكرة عن شخص لا يعني تجويز إشاعتها عنه لمن تيقن بصدورها.

هـ: قد يقال: لا معنى لنفي نسبة ما في التقارير إلى الأستاذ المحاضر، إذ إن كثيراً من الأفكار تنسب للأساتذة مع أنها مأخوذة من تقارير تلامذتهم، فلماذا لا يصح أن تؤخذ من شريط يسجلها بصوت صاحبها؟!
ونجيب:

بأن الأفكار بعناوينها العامة قد تشتهر عن الأستاذ بواسطة تلامذته، الذين يشيعونها ويتداولونها، حتى تطبق شهرتها الآفاق، وتصبح نسبتها إليه على درجة من البداهة، وتصير وظيفة التقارير هي تدوين دقائقها وجزئياتها وتفصيلها، وأدلتها، وما إلى ذلك.. فليس بالضرورة أن تكون نسبة: «مسلك حق الطاعة» للسيد الشهيد ناشئة عن قراءته في تقارير السيد الحائري، وإن كان ذكره قد ورد فيه أيضاً. بل إن هذه الأفكار تشيع عنهم، وتنسب إليهم قبل أن تطبع التقارير، ومن حين يطرحها الأستاذ

على تلامذته في مجلس درسه.

و: قد يقال: إننا نقطع بأن ما في الأشرطة هو من كلام الشيخ الشهيد «رحمه الله»، لكننا نشك في أنه هل كان سيحتفظ به فيما لو راجعه أم لا.. وهذا كاف في صحة نسبة الكتاب إليه.

ونقول:

إن هذا غير دقيق. فإننا لا نشك في الاحتفاظ به وعدمه. بل نقطع بأنه لن يحتفظ به لتصريحه: بأن مضامين الأشرطة لا تصلح للنشر ما لم تمسها يد التغيير.

وهذا قرار قاطع وحازم منه «رحمه الله»..

الرأي النهائي للمؤلف:

1 - وقد ذكرنا: أن العالم قد يطلق رأياً بدوياً، أو موقفاً مرتجلاً، فلا ينبغي المبادرة إلى تلقفه منه، وإلزامه به بمجرد تفوهه به، بل لا بد من الصبر عليه، لكي يحققه ويمحصه، فإذا انتهى من البحث والتدقيق، والتنقيح والتحقيق، والتشذيب والتهذيب، والحك والإصلاح، واستقر رأيه فيه على أمر محدد، فعندئذ يحاسب، ويناقش، ويطلب بالمستند، والمعتمد، ويصح حينئذ أن ينسب إليه، أو ينفي عنه.

ويتأكد هذا الأمر إذا كان هو نفسه قد أعلن أن ما هو مسجل من كلامي على الأشرطة يحتاج إلى إعادة نظر، ولا أرضى بطباعته بدون ذلك..

هذا ما قصدناه في كلامنا، في كتابنا كربلاء فوق الشبهات ص 54. والهدف النهائي من كلامنا هذا هو التأكيد على أن استخراج محاضرات مسجلة من الأشرطة بعد وفاة صاحب المحاضرة وتدوينه في كتاب باسم ذلك المحاضر مع تصريحه بصورة مكتوبة: بأنه لا يرضى بطباعة ما في الأشرطة قبل إعادة النظر فيه - إن هذا - لا يتوافق مع احترام ذلك الشهيد السعيد، ولا يصح نسبة تلك الآراء الواردة في الإشرطة إلى الشيخ الشهيد بصورة قاطعة وجازمة، لأن إعلانه هذا يدل على أن هذه الآراء قد لا تكون هي رأيه النهائي في المسألة، أو في المسائل المطروحة فيها.. ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك.

2 - ربما فسّر أخ كريم كلامنا: بأن مرادنا أن ما في الأشرطة لا يمثل الرأي النهائي للشهيد إلى حين طباعة الكتاب، وهو كلام لا يستقيم، لأن الكتاب إنما يمثل الرأي النهائي إلى حين صدوره، ولا يبقى كاشفاً عن رأي الكاتب إلى حين موته، لأنه قد يبدل رأيه بعد صدور الكتاب.

ونقول:

أولاً: لا ثمرة عملية لهذه المناقشة لو صحت.. لأن كتاب الملحمة الحسينية قد أعد، ووضع بعد استشهاد الشهيد السعيد «رحمه الله». فالإشكال وارد على كتاب «الملحمة الحسينية» على جميع التقادير.

ثانياً: ماذا لو لم يطبع الكتاب أصلاً، أو طبع بعد عدوله عن رأيه الذي في الكتاب. كما في التقريرات التي تتناقض بعض مطالبها بسبب أن كل

مُقررٍ إنها كتب ما قاله الأستاذ في إحدى دورات تدريسه، ثم عدل الأستاذ في الدورة اللاحقة عن رأيه في بعض المسائل. ثم طبع الكتابات بعد تامة الدورتين معاً..

ثالثاً: إن الكتاب لا يمثل رأي صاحبه لا إلى حين صدوره، ولا إلى حين طباعته، ولا إلى حين وفاته، ولا حتى إلى حين تأليفه، بل يمثل رأي صاحبه حين إبداء ذلك الرأي، والرضا به، وتبنيه، واعتماده، ويستمر كذلك إلى حين ظهور عدوله عنه، ولو كان ذلك بعد ساعة من إبدائه، كما لو بدل رأيه بعد إلقاء خطابه بساعة، أو بيوم أو بشهر، أو قبل موته بساعة.. لأنه وجد الدليل المقنع والقاطع على الخلاف.

وفي جميع الأحوال نقول:

إن جميع ما ذكر لا يحل الإشكال فيما يرتبط بمن تلقف رأياً بدوياً من شخص، ثم نشره، مع تحذير صاحب ذلك الرأي الناس كل الناس من فعل ذلك.

المحاضرات المفقودة:

وقد نقلنا في كتاب كربلاء فوق الشبهات عن المقدمة الفارسية لكتاب الملحمة الحسينية، أربع نقاط. تقول النقطة الثالثة منها: إن قسماً من الكتاب هو محاضرات أرسلها إليه شخص يعيش في بلد بعيد، من أشرطة لم تصل ليد الناشر، ولم يرها.

فكان بعض الإخوة الأكارم لم يرق له أن يكون هذا الأمر من موجبات الوهن في الكتاب، باعتبار أن هذا الأسلوب معمول به في الحوزات العلمية، فإن بعض تقارير السيد الخوئي «رحمه الله» مثلاً كانت تستخرج من الأشرطة، ثم تطبع، ويعتمد العلماء عليها، مع أنهم لم يطلعوا على الأشرطة.

كما أننا نعتمد على تقارير الشيخ الأنصاري، مع أن كاتبها اعتمد على ذاكرته، ونحن لم نسمع الشيخ الأنصاري، وهو يتلوها على تلامذته.. فالمعيار هو دقة ووثاقة الشخص الذي استخرجها من الشريط، لا رؤية نفس الشريط..

ونقول:

أولاً: إن وجود الأشرطة ضمانه مهمة لسلامة العمل، من حيث أنه يعطي إمكانية المراجعة إليها، وتطبيق النص المكتوب عليها، وقد صرحت شورى الإشراف على آثار الشهيد مطهري «رحمه الله»: بأن عبارات الفصل السابع لم تكن ناضجة، ولكن عدم وجود الأشرطة حال دون إمكانية الاحتكام إليها، وأكدت شورى على أنه متى ما تم العثور على الأشرطة، فسيتم العمل مجدداً على تنظيم هذا الفصل⁽¹⁾.

(1) كربلاء فوق الشبهات ص 10.

ثانياً: إن وجود الأشرطة يعطي الطمأنينة بأنه بصوت الشخص المنسوب إليه حقيقة، وأنه ليس لشخص آخر يشبهه، وأن أي تصرف أو دس أو حذف أو تغيير عفوي أو عمدي لم يحصل في المضمون.

ثالثاً: يصرح الناشر في المقدمة الفارسية للجزء الأول: بأن جميع المحاضرات السبع التي تشكل الفصل الرابع كانت مفقودة، ولم يحصلوا عليها، بل حصلوا فقط على المتن المستخرج⁽¹⁾. وإن كلام شورى الإشراف يدل على فقدان تلك الأشرطة، وضعف الأمل بالوصول إليها، فلماذا لا تراجع الشورى ذلك الذي أرسل لها المحاضرات، وتطلب منه إرسال الأشرطة السبعة المستخرجة منها؟! أو لماذا لم تسأله عن مكان وجودها، وتسعى للحصول عليها؟! فإن كانت قد فقدت، فلماذا لم تسأل عن زمان و سبب وظروف فقدانها؟! وما الذي يضمن أن يكون الكلام المرسل إليها هو للشهيد «رحمه الله».

رابعاً: إن تقارير السيد الخوئي التي استخرجت من الأشرطة كانت تدون تحت سمع وبصر السيد الخوئي مباشرة، وكان التسجيل يتم بالتعاون مع أبناء السيد، وبإشراف ثقاته منهم، ومن العلماء الذي كانوا يعاونونه، ويساعدون في تدبير الأمور بأمر ورضى منه.

(1) حماسه حسيني للشهيد مطهري (المقدمة).

خامساً: لم يصدر من السيد الخوئي - فيما نعلم - منعٌ من استخراج محاضراته، وتدوينها وتنسيقها، وطباعتها..

وهذا ما لم يفعله الشهيد مطهري بالنسبة لمحاضراته، بل فعل عكسه تماماً، فمنع من طباعة محاضراته إلا بعد إصلاح تلك المحاضرات.

سادساً: فيما يرتبط بتقريرات الشيخ الأنصاري «قدس سره»، فإن الذي يتحمل مسؤوليتها هو الكاتب، فإن ظهر فيها خطأ أو خلط، أو غير ذلك، فإن أصابع الاتهام تتجه إلى المقرر لا إلى الأستاذ.

من هو الجامع للملحمة الحسينية؟!

وربما يدعي أخ كريم: أن ما نقلناه عن المقدمة الفارسية للملحمة الحسينية، من أن جامعها (أو مؤلفها) قد أتم الجمل الناقصة، وأصلح منها ما يحتاج إلى إصلاح، - إن هذا - يخوله أن يعلن استغرابه الشديد لسببين: أولهما: أنه ما دامت لدينا الطبعة الفارسية لكتاب الملحمة الحسينية فقد كان علينا أن نصرح: بأن المؤلف هو شورى الإشراف على آثار الشهيد مطهري.

السبب الثاني: أن شورى لم تصرح بأنها قامت بإتمام الجمل الناقصة. وهذا أمر مرضي.

وأسجل هنا:

أولاً: إن المؤلف قد يكون فرداً، وقد يكون جماعة. والمطلوب هنا بيان

أن الكتاب المنسوب إلى الشهيد مطهري «قدس الله نفسه» قد ألفه غير من نسب إليه الكتاب ومن وضع اسمه على غلافه، على الصفحة الأولى فيه. ثانياً: لا دليل على أن نفس الشورى هي التي تولت كل ما يرتبط بجمع وتنظيم وتبويب وإصلاح هذا الكتاب، فلعلها كلفت من يقوم بذلك، فرداً كان أو جماعة.

ثالثاً: إن التصريح بالاسم - لو كنا مستيقنين به - ليس فقط لا يدخل في الغرض الذي نرمي إليه، ولا يقدم ولا يؤخر فيه.. بل هو قد يفتح باب نقاش واتهام لا يجدي إلا في تضييع الوقت. إذ قد تجد من يقول لك: ما دليلك على أن الشورى قد فعلت ذلك؟! ولماذا الرجم بالغيب، ولم الاتهام بالباطل؟!

رابعاً: إن غاية ما يلزم من عدم التصريح بالاسم هو فوات منفعة بذكر ذلك الاسم، ولكن ذكر الاسم فيه ضرر محتمل الحصول. ودفع المفسدة أولى من جلب المنفعة.

خامساً: ذكرنا في كتاب «كربلاء فوق الشبهات» فقرة تتحدث عن أنه قد لخص محاضرةً للشهيد بعنوان الحماسة الحسينية⁽¹⁾. ثم ذكر نص

(1) كربلاء فوق الشبهات ص 55.

التلخيص.

وذكرنا أيضاً: أنه ينقل في بعض الموارد: أن جامع الكتاب (أو الشورى) أو مؤلف الكتاب الذي لا نعرفه قد أضاف بعض الكلمات اللازمة أحياناً، ولكنه وضعها بين عضادتين (دقة أو حرصاً على سلامة العمل)..

ذكرنا أنهم يقرون: بأن المؤلف، أو الشورى، أو غيرهما، قد وضع عناوين، أو سمى فصولاً وأقساماً.
وكل ذلك يدل على أن ثمة تصرفاً من غير الشهيد مطهري حصل في هذا الكتاب.

التصرف من الشهيد أم من جامع الكتاب!؟

أشرنا في كتاب: «كربلاء فوق الشبهات» إلى عبارة وردت في الملحمة الحسينية تصرح: بأن إحدى المحاضرات قد تعرضت للتلخيص.
وقد لفت نظرنا بعض الإخوة الأكارم إلى وجود تصرف واختلاف في العبارة، بين الترجمة العربية التي تضمنت زيادة لا توجد في الأصل الفارسي. والعبارة هي قوله: «خلاصة خطاب للمؤلف الشهيد بعنوان: الحماسة الحسينية».

مع أن الأصل الفارسي هكذا:

«خلاصة محاضرة ليلة 13 محرم 88 [تحت عنوان: الحماسة الحسينية]

في حسينية الإرشاد».

فما هو من كلام الشهيد هو قوله: «خلاصة من محاضرة ليلة 13 محرم 88 في حسينية الإرشاد».

وعبارة «تحت عنوان الحماسة الحسينية» هي عبارة المؤسسة الناشرة. ولذا وضعت بين عضادتين.

فقوله كما في الترجمة العربية: «خلاصة خطاب للمؤلف الشهيد» ليس من كلام الشهيد..

غير أنني أقول:

أولاً: إن الأخ الكريم قد جزم بأن عبارة: خلاصة محاضرة ليلة 13 محرم ص 88 في حسينية الإرشاد، هي من كلام الشهيد، مع أنه لم يقدم دليلاً يبرر هذا اليقين، فلعل مؤلف أو جامع الكتاب، وهو هيئة الإشراف أو غيرها هو الذي وضع العبارة كلها.

ومجرد ادّعاء أن هذا القسم هو من المدونات لا يثبت أن العناوين الموضوعية، والتعريفات المعطاة هي من تدوين الشهيد.

وربما يشير إلى ذلك: أن من غير المؤلف أن يكون الشهيد «رحمه الله» هو الذي يلخص محاضرة كان قد ألقاها، لأنه قادر على أن ينشئ الفكرة مباشرة، ويدونها بأسلوبه الرصين، وبراعته المعروفة.

ثانياً: كيف يكون هذا الفصل - أعني الفصل السابع - من المدونات،

مع أن شورى الإشراف على آثار الشهيد مطهري تقول: «إن بعض عبارات الفصل السابع لم تكن ناضجة، ولكن عدم وجود الأشرطة حال دون إمكانية الاحتكام إليها. واكدت بأنه متى يتم العثور عليها، فسيتم العمل المجدد على تنظيم هذا الفصل..».

ألا يدل هذا على أن هذا المورد ليس من المدونات؟! أو ألا يوجب ذلك الشك في أن يكون منها؟!!

ولماذا لا تكون عبارة خلاصة من محاضرة ليلة 13 محرم 88 ليست أيضاً من عبائر الشهيد، وإنما هي من إنشاء الذي استخرج المحاضرة من الشريط؟!!

ثالثاً: أما احتمال أن يكون الخلل قد نشأ من الترجمة، فهو لا يكفي لرأب الصدع، لأن المفروض بشورى الإشراف على آثار الشهيد أن تقوم بواجبها الرقابي والإشرافي لحفظ آثار الشهيد من التحريف، والتلاعب، وأن تضع شروطاً على المترجمين، ثم مراقبتهم في تنفيذها، وأن يكون لها موقف من تلاعبهم ودسهم، وتصرفاتهم.

لاسيما وأن آثار الشهيد مطلوبة، ويرغب في تداولها والاستفادة منها أقطاب الفكر، وتهتم المؤسسات العالمية بالفوز بامتياز ترجمتها ونشرها، وتعطي الضمانات المطلوبة التي تكفل هذه الآثار خصوصية الضبط، والصون على أتم وجه.

فما معنى إلقاء الحبل على الغارب، والإهمال إلى حد يسمح بحصول

هذا المستوى من التصرف والتلاعب؟!!

رابعاً: إذا كان هذا الفصل مستخرجاً من شريط لا تعرف شورى الإشراف عنه شيئاً، فكيف تضمن أن لا يكون الذي تولى تلخيص الشريط قد فعل في المضمون ما هو أشد من هذا.

وعلى كل حال: إنه إن كان الشهيد قد لخصه بعد أن استخرجه، فتلك مصيبة، إذ كيف صح الجزم بأن الشهيد هو الذي استخرجه ولخصه؟! وإن كان الذي فعل ذلك هو شخص آخر فالمصيبة أعظم!! إذ من الذي قال: إن فاعل ذلك كان لديه من النضج الفكري والحصافة والفهم العلمي، ما يمكنه من تلخيص المطالب بصورة صحيحة.

خامساً: إذا كان الشهيد هو الذي لخص المحاضرة، فلماذا جاءت العبارات غير ناضجة إلى حد احتاجت معه إلى البحث عن الشريط للمقارنة والإصلاح؟!!

الأوراق التي وعد بنشرها:

وقد ذكرنا في كتاب «كربلاء فوق الشبهات»: أن من جملة الشواهد والمؤيدات على أن هناك من جمع القصاصات، ونسق الموضوعات، واستخرج المحاضرات، أنه بعد أن يذكر أوراقاً كانت للشهيد يقول: «سيتم نشر موضوع هذه الأوراق في سلسلة مذكرات الشهيد».

هذا.. ويصرح أخ كريم: بأنه لم يفهم وجه الاستدلال بهذه الكلمة،

على أن الكتاب ليس من تأليف الشهيد.

ونقول في توضيح ذلك:

لاحظ الأمور التالية:

أولاً: قد يحتاج الباحث لحشد عدة قرائن، لتصبح بمجموعها بمثابة علامة استفهام على أمر يراد التنبيه على خلل واقع فيه.. ويكون بحيث لو انفردت كل قرينة عن أخواتها، فإنها لا تقوى على أن تكون دليلاً على المطلوب.

ثانياً: غرضنا من هذه الفقرة أن نقول: إن الهوامش الواردة في الكتاب ليست على نسق واحد.

فبعضها يكاد يكون صريحاً: بأنه من كلام الشهيد «رحمه الله»، حيث يتكلم عن الموضوع المبحوث عنه بصيغة المتكلم، بالإضافة إلى قرائن أخرى. ولكنه في بعض المواضع الأخرى يذكر عبارة في الهامش مكتملة لما في المتن، فلماذا وضعها في الهامش؟! (1).

فإن كانت العبارة للشهيد مطهري، فلماذا وضعها في الهامش؟! وإن كانت لغيره. فلماذا لم ينبه على النقص، وأن غير المطهري هو الذي أضافه.

(1) الملحمة الحسينية ج3 ص240.

كما أن بعض الهوامش صريح: بأن المتكلم هو شخص آخر، كما هو الحال هنا، إذ لا معنى لوصف المؤلف نفسه بالشهيد في قوله: مذكرات الشهيد. وبعد هذا، ألا يحق لنا أن نسأل: من الذي وضع هوامش الكتاب، ولا سيما التوضيحية منها؟! ولماذا لم يميز هذه الهوامش، وينسب كل منها إلى صاحبه؟!

وليعلم: أننا إنما نقول هذا بالنسبة للطبعة العربية. التي ينبغي أن تلتزم خط الأمانة في الترجمة للنسخة الفارسية. وإذا كانت قد ميزت بعض الهوامش في مواضع، وصرحت بأنها من المترجم، فلماذا لم تميز بينها في سائر المواضع أيضاً؟!

ثالثاً: لقد وعد كاتب الهامش بأن الأوراق التي نقل منها سوف تطبع بعنوان مذكرات الشهيد.

وقد ذكرنا: أن المدونات على الأوراق لا يصح طبعها، لأنها قد تدون ناقصة، وقد تدون تامة، وقد تدون بطريقة لا تصلح معها للنشر، بل لأجل استذكار مضمونها، حين معالجته بالنقد، أو القبول، إذا جاء وفق المأمول.

في النسخة المخطوطة رؤوس أقلام:

وقد ذكر في بعض المواضع من الملحمة الحسينية عناوين عديدة لا يوجد لها مضامين، ثم علّق في الهامش:

«في النسخة المخطوطة بقلم الشهيد، وردت هذه العناوين كرؤوس

أقلام لمواضيع أراد الكتابة عنها كما يبدو.

وقد وضع لها حيزاً للكتابة حولها، لكنه لم يتمكن من ذلك كما يبدو،
ولأسباب غير معروفة»⁽¹⁾.

ونقول:

أولاً: ما دام الأمر هكذا، فكيف يجوز لغيره أن يجمع حتى القصاصات
التي تحمل مجرد عناوين، ويجعلها جزءاً من كتاب، وهي عناوين بلا معنونات؟!
ثانياً: الأدهى من ذلك: قوله في بداية كلامه هذا «في النسخة المخطوطة
بقلم الشهيد وردت هذه العناوين كرؤوس أقلام الخ..». فهل المقصود
إيهام الناس بأنه يقدم للناس كتاباً مكتوباً بخط الشهيد توفر على تأليفه وفق
خطة وضعها، وطريقة اتبعها؟!!

وكيف نوفق بين هذا وبين تصريحهم بأنهم استخرجوا قسماً كبيراً من
الكتاب من الأشرطة، وأن الجزء الثالث منه عبارة عن أوراق وقصاصات،
أطلقوا هم عليها اسم مدونات. فضلاً عما تضمنه الجزء الثالث أيضاً بعض
الخلاصات لأشرطة محاضرات، وبالرغم من جميع ما ذكرناه مراراً وتكراراً؟!!

(1) الملحمة الحسينية (ط3 - المركز العالمي للدراسات) ج3 ص69.

ما وجه الاستدلال؟!:

وبعض الإخوة حين ذكر القسم العاشر الوارد في كتاب «الملحمة الحسينية»، وهو عبارة عن هوامش نقدية لكتاب «الشهيد الخالد» للشيخ الصالحي نجف آبادي صرح بأنه لا يدري وجه الاستدلال به على المراد، فإن ما علق به على ذلك الكتاب هو من ضمن تراث الشهيد، وقد صرح الناشر في مقدمة الكتاب بأنه قام بتجميع كل ما يرتبط بالملحمة الحسينية!! ونلاحظ هنا ما يلي:

أولاً: إن التعليقات التي سجلها الشيخ الشهيد «رحمه الله» على كتاب «الشهيد الخالد» ليست لاثقة بمقام الشهيد، وكثير منها لا يصلح جواباً، وبعضها ليس فيه أية فائدة، وبعضها تضمن أموراً ثبت أنها غير موجودة في ذلك الكتاب.

ومعنى هذا: أنه «رحمه الله» قد سجل بعض ما كان في ذاكرته، وأوكل أمر التحقق من صحته إلى وقت آخر، فإن ظهر أنه لا واقع له أهمله، وإلا فإنه يوظفه في المورد المناسب،

فكيف يمكن أن يكون هذا الكتاب مرضياً له «رحمه الله»؟!:

ثانياً: إن نفس وعد الناشر بأن يجمع في هذا الكتاب كل ما يرتبط بالملحمة الحسينية من تراث الشهيد يمثل اعترافاً بأن الكتاب ليس للشهيد، وإنما هو لجامعه الذي يسمونه الناشر!!

وقد فعل هذا الناشر!! هذا الأمر بالرغم، من أن الشهيد منع من نشر تسجيلاته، ولا يرضى - كأبي عاقل آخر - بنشر قصاصاته..

ومعظم الكتاب هو مجرد تسجيلات، والباقي قصاصات وأوراق تفتقر لإعادة النظر، ولغير ذلك من أمور يأخذها المؤلف بنظر الاعتبار، ولا سيما فيما يرتبط بالتوثيق، والاستدلال، والمنهجية، فضلاً عن الاستفادات، والتأملات المتأنية.

العبارة المبتورة:

ثم إن في الملحمة الحسينية هامشاً يقول: «هكذا ورد في النسخة الخطية للأستاذ الشهيد». فقال بعض الإخوة الأكارم: إن سبب وضع هذا الهامش من قبل من أسماه ناشراً، ونسبناه نحن مؤلفاً أو جامعاً، أو نحو ذلك.. هو أن مدونة الشهيد مطهري مبتورة، ومذيلة بنقاط، فأشار الناشر إلى أن العبارة وردت في المخطوط بهذه الهيئة».

ونقول لهذا الأخ الكريم:

أولاً: إن هذا مدعاة للطعن بلا ريب، وذلك لما يلي:

ألف: إن العبارة ليست مبتورة، بل هي تامة في معناها، ومبناها، ولا ينقصها شيء. فلو كان الشهيد مطهري «رحمه الله» هو الذي كتبها لأدرك ذلك، ولم يضع هذا الهامش.

ب: إذا صح أن هذا هو سبب وضع هذا الهامش لدى واضعه، فذلك

يدعو إلى وضع علامة، بل علامات استفهام كثيرة حول أهلية هذا الناشر لفهم معاني الكلام.

ج: إن تذييل الكلام التام بالنقاط لا يجب أن يكون للإشارة إلى نقص أو اختلال. بل قد يكون ذلك مما جرت عليه عادة الكاتب، وقد يكون للإشارة إلى أن الباب يبقى مفتوحاً للتوسع في البيان، وإيراد المزيد من الشواهد.

ثانياً: إن مصطلح «المدونة» يوهم: أن الشهيد كان منشغلاً بتأليف الكتاب، وأنه قد أنجز بالفعل كل هذا الموجود بين أيدينا، وأنه كتبه بتدبر وتأمل، وصار من آرائه الجازمة والحازمة، وقسم فصوله، وأصلح عباراته، ونقح مطالبه.

مع أن ما يطلق عليه هؤلاء اسم مدونات، هو مجرد قصاصات وجدت وقد كتب عليها بعض الأمور، ذكر جامعها نفسه: أن قسماً منها كتبه الشهيد ليعينه على استذكار بعض المطالب حين إلقاء محاضراته، وقسم منه كتب للاحتفاظ به إلى حين الحاجة. أو إلى حين يجين وقت الشروع في تأليف كتاب عن الإمام الحسين «عليه السلام»، أو لغير ذلك من أسباب.

وكتاب الملحمة الحسينية ليس هو ذلك الكتاب الذي كان الشهيد يخطط له، بدليل أنه منع من نشر متون محاضراته، إلا بعد أن يعاد النظر فيها. مع أن هذه المحاضرات هي الآن العمود الفقري للملحمة الحسينية.

كما أن عاقلاً لا يرضى أن تجمع قصاصات ورق كتب عليها بعض

العلماء مطالب لأغراض شتى، ومتفاوتة، ثم تطبع باسمه، كما ألمحنا إليه أكثر من مرة.

ثالثاً: هناك من اعتبر ما فعله ذلك الناشر (على حد تعبير الأخ الكريم) «هو الأسلوب المعمول به في تحقيق كتب التراث».

وأن قول محقق الكتاب: «كذا في الأصل»، ونحو ذلك، لا يبرر التشكيك في دقة المحقق، ولا يبرر نفي نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ونقول:

ألف: إن ما نأخذه على الناشر (أو المؤلف الحقيقي) هو: أنه أظهر بما علقه على الكتاب أنه ليس أهلاً لفهم الكلام التام المعنى، والواضح الدلالة، فكيف يعتمد عليه في سائر المهام التي تصدى لها في إنجاز كتاب «الملحمة الحسينية».

ب: إن هذا الناشر المؤلف حين استخدم هذا التعبير «هكذا ورد في النسخة الخطية» قد أوهم القارئ بوجود كتاب للشهيد مطهري «رحمه الله» منجز ومخطوط، كان في متناول يد ذلك الناشر، وأن النص المطبوع مطابق للمخطوط. وأنه يبالغ في تحري الأمانة والدقة في تطبيق المطبوع على المخطوط. مع أن الموجود هو مجرد أوراق تسمى بالفارسية «ياد داشتها» كتب عليها مطالب متنوعة.

ج: وليسمح لنا الأخ الكريم بتسجيل عتب يصل إلى حد الإدانة لمن يحاول الإسهام في إيجاد انطباع من هذا القبيل، لا تؤيده الوقائع الماثلة، ولا

الشواهد المتداولة.

رابعاً: إن الأخ الكريم بعد أن ذكر أن الترجمة العربية في هذا الهامش متوافقة مع الأصل باللغة الفارسية، عاد لتسجيل عتبه علينا: بأنه كان يتوقع أن يتم التحري عما ورد في الطبعة الفارسية.

ونحن نقول لهذا الأخ الكريم: لقد تحريت أنت، وقمت بهذا الواجب، فجاءت النتيجة التي أخبرتنا عنها، لتقول: إن العربية والفارسية متطابقتان في تسجيل هذا الهامش في هذا المورد، ولم تشر أيها الأخ الكريم إلى أي تفاوت أو اختلاف.. فجزاك الله عنا خير جزاء وأوفاه.

الترجمة الفارسية:

ذكرنا في كتاب كربلاء فوق الشبهات قرائن تدل على أن ثمة من جمع ونسّق، وآخر وقّدم، وفصّل وقسّم، وجعل فصولاً وأقساماً.

وذكرنا من شواهد ذلك: أن شخصاً واحداً يقول تارة: إنه ملتزم بالنقل الدقيق عن النسخة الخطية التي للشهيد.. وتارة يلخص هذا الخطاب، أو ذاك، وهو الذي يأتي بالأدلة، ويوردها في هذا الفصل أو ذاك، فهو يقول: «وقد أوردت في هذا الكتاب، في فصل ملاحظات حول النهضة الحسينية، مزيداً من الأدلة».

فحاول أخ كريم أن يلقي بالتبعة على المترجم، وأن الأصل الفارسي ليس فيه عبارة: «هذا الكتاب». فهي من المترجم.

ونعود فنذكر:

أولاً: أن المعروض بشورى الإشراف أن تراقب حتى الترجمات، وتتأكد من قدرة المترجم، ومن أمانته، ثم من صحة ترجمته، ووفائه بما اشترط عليه، فإن وجدت الأمر على خلاف المطلوب أعلنت ذلك، واتخذت الإجراءات القانونية المناسبة.

ثانياً: إذا كان الجزء الأولان من الملحمة الحسينية عبارة عن محاضرات استخرجت، ودونت. وكان الجزء الثالث أيضاً عبارة عن أوراق جمعت، وعن محاضرات استخرجت من الأشرطة ولخصت⁽¹⁾، وعبارة عن قصاصات كتب الشهيد «رحمه الله» عليها بعض النصوص التي أعدت للاستفادة منها في الوقت المناسب. أو قصاصات حملت مجرد عناوين لأبحاث لم يدون من مضمونها شيء - إذا كان الأمر كذلك - فكيف يمكن تمييز ما كتبه الشهيد بخطه عن المستخرج من الأشرطة؟! أو تمييز ما دون ليكون جزءاً من كتاب، عن القصاصات التي دونت للتهيؤ إلى المحاضرة، أو لأغراض أخرى؟!!

قناعاتهم قناعاتنا:

وأني كلامي: بأني أشعر بأن بعض الإخوة الذين يظهر منهم أنهم في

(1) راجع: الملحمة الحسينية ج3 ص293.

موقع الناقد، هم في الحقيقة على قناعة بأن الكتاب قد جمع من محاضرات، ومدونات وقصاصات، ويصرحون بهذا الأمر، ولكنهم يريدون أن يقولوا: إن هذا يجب أن لا يجر إلى التشكيك بنسبة المطالب إلى الشهيد مطهري «رحمه الله»، فهو الذي حاضر، وهو الذي ناقش الآخرين، وهو الذي كتب القصاصات، وهو الذي كتب بعض المقاطع على أوراق..

كما أن هؤلاء الإخوة يعترفون: بأن جامع الكتاب ليس هو الشهيد مطهري. وربما يعترف بعضهم بأنه قد جمع وطبع ووزع بعد استشهاد هذا الشهيد السعيد «رضوان الله تعالى عليه».

ونحن نوافق ونشاركه في هذه الخلاصة. غير أننا نود أن نضيف تحفظاً نعتقد أنه يوافقنا عليه..

وهو أن الشهيد قد صرح في كتاب العدل الإلهي ص 17 و 18: بأنه لا يوافق على استخراج محاضراته من أشرطة التسجيل، ثم نشرها.. لأنها بحاجة إلى حك وإصلاح، وتأهيل للنشر.. وقد ذكرنا نص عبارة الشهيد في كتابنا «كربلاء فوق الشبهات».

وإذا كان الشهيد قد أضاف إلى العدل الإلهي ما يعادل خمس الكتاب⁽¹⁾، فإن ما سوف ينال مضامين تلك الأشرطة المرتبطة بالإمام

(1) العدل الإلهي ص 401.

الحسين «عليه السلام»، وما يلحقها من إضافة وحذف، واستدلال، واستبعاد مطالب، وحك وإصلاح، وتأهيل، وتغيير وتبديل، سيؤدي إلى تغييرات جذرية، كما أن الإضافات إن لم تزد على الخمس، فإنها سوف لا تقل عن هذا المقدار على أقل تقدير..

والأمر الأكثر إشكالاً في الكتاب هو مدوناته التي كان قسم كبير منها مجرد قصاصات، بعضها تضمن مجرد عناوين لأبحاث. وقد يكون بعضها أعد ليكون له موقع في الكتاب الذي يرجو «رحمه الله» أن يوفق إلى تأليفه. ولعل بعضها الآخر قد أعد لأغراض أخرى تدخل في سياق الممارسة الفكرية في المحافل والمنتديات، والمشاركات المختلفة..

وبعضها أيضاً كان بصدد تسجيل انتقادات لبعض المؤلفات، ولكنها انتقادات أولية تحتاج إلى إعادة نظر وبحث وتمحيص، وإلى المزيد من المراجعات والتدقيقات، وحشد الشواهد، وغير ذلك..

فغرضنا هو التنبيه على هذه الأمور، وأنها كان يفترض أن تشكل مانعاً من الجمع التبرعي لهذا الكتاب، الذي قام به من لم يراعِ مصلحة الشهيد، ولم يلتزم بتوجيهاته، ولا التفت إلى رغباته.

نعم.. هذا هو غرضنا، وهذه هي النتيجة التي توخيناها من كتابة كتاب كربلاء فوق الشبهات.. أسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل مقبولاً.

حفظ تراث الشهيد، والشيخ المفيد:

وقد حاول أخ كريم أن يقول: إن المفروض هو أن يكون الحرص على تراث الشهيد مطهري، داعياً إلى نشره والاستفادة منه، إذ لو وقع تراث الشيخ المفيد «رحمه الله» بأيدينا ألا نبادر إلى نشره، والتمكين من الاستفادة منه؟! ونقول:

إننا مهما كنا حريصين على حفظ تراث الشهيد، فليس لنا: أولاً: أن نتعدى حدودنا ونخالف رغبته التي تجلت في أمره الصادر لنا في كتاب العدل الإلهي ص 17، من أن نشر محاضراته ممنوع علينا وعلى غيرنا، لأنه لم يُعد النظر فيها..

ثانياً: ليس لنا أن نسيء إلى الشهيد بنشر قصاصات متناثرة، كان قد كتب عليها أموراً بعضها ناقص، أو قاصر عن إفادة المراد. وبعضها لا نعرف إن كان يمثل رأيه الذي تبناه، أو هو مجرد فكرة وضعها في دائرة التأمل والتمحيص..

وقد تكون من الآراء التي يرفضها ويدينها، وقد هيأ للرد عليها..
ثالثاً: بالنسبة للسؤال عن أنه لو أن محاضرة للشيخ المفيد، أو الشيخ الطوسي وصلتنا، فهل نعرض عنها، ونضعها جانبا؟!
نجيب:

بأن السؤال ناقص، ويجب أن يضاف إليه: أن المحاضرة التي وصلتنا

قد أرفقت بتحذير من نشرها، وكانت بخط الشيخ المفيد نفسه، هل نشرها أم نضعها جانباً؟! إننا سنجيب بلا شك: بأننا سوف نتحرج من نشرها، ونعتبر الإقدام على ذلك من الحرام، ولو من الناحية الأخلاقية على أقل تقدير.

كيف إذن نستفيد من هذا التراث؟!:

ولعلك تقول: هل معنى ذلك: أن يضيع هذا التراث القيم والضخم للشهيد السعيد «رحمه الله»، ولا يستفاد منه؟! ونجيب:

أولاً: إن الشهيد «رضوان الله تعالى عليه» لم يمنعنا من تداول أشرطته، وسام محتوياتها، كما لم يمنع من التسجيل والنشر في حال حياته.. فيمكن تكثير الأشرطة ونشرها بهذه الطريقة مرة بعد أخرى.. ثانياً: فيما يرتبط بالمدونات والقصاصات يمكن إعداد نسخ كثيرة منها، وإيداعها المكتبات العامة، ليستفيد منها العلماء والباحثون.. ثالثاً: يمكن أن تتولى لجنة من الباحثين استخراج مضامين هذا التراث وإعداد كتاب يتضمن أفضل ما في المحاضرات، والمدونات من لفتات وملحات، ومضامين، وحقائق، ودقائق، بأسلوب هادئ وورصين، ومتقن وأمين، وموثق، ومحقق.

وتصرح هذه اللجنة أيضاً: بأنها هي التي ألقت الكتاب، على طريقة كتابة التقارير التي إن كان فيها خلل أو نقص، فالمقرر هو الذي يتحمل

مسؤوليته وليس الأستاذ.

وليكن اسم هذا الكتاب هكذا:

«الملحمة الحسينية: كما فهمناها من فكر الشهيد».

أو يسمى:

«الحسين «عليه السلام» في فكر الشهيد مطهري».

وهذا، وإن كان لا يمنع من نسبة الأفكار إلى الشهيد، ولكنه يبعد عنه

«رحمه الله» أية مسؤولية عن أي اختلال يظهر..

التراث الذي لم يعد للنشر:

وقد يسألنا سائل: كيف نبرر نشرنا لتراث كبار علمائنا الذي لم يعد

للنشر؟!

ونجيب:

أولاً: بأن هذا مجرد فرض لا واقع له، فإن علماءنا كانوا يقرؤون مؤلفاتهم على تلامذتهم، أو يقرؤونها تلامذتهم عليهم، أو يناولونهم إياها، أو يجيزونهم برواية مضامينها، وكانوا يسمحون باستنساخها، وبيعها وهبتها، وإهدائها، وما إلى ذلك..

ثانياً: يضاف إلى ما تقدم: أن علماءنا هم الذين كتبوا وألفوا كتبهم، وصاغوها وأعادوا النظر فيها، وصححوها. ولم تكن أوراقاً، وقصاصات جمعت بعد موتهم من بيوتهم..

كما أنها لم تكن خطباً مرتجلة، ثم دونت على يد غير مؤلفها، ومن دون ترميم أو إصلاح.

ثالثاً: إن علماءنا لم يصرحوا في مؤلفاتهم بصورة مكتوبة ومتداولة وباقية: بأن طباعة كتبهم محظورة.. لأنها بحاجة إلى تغيير وتبديل. ولكن الشهيد مطهري «رحمه الله» وإن لم يؤلف كتاباً تضمن مضامين محاضراته. ولكن غيره أخذ محاضراته وجمع بينها، وطبعها. مع أن الشهيد قد منع من ذلك بصورة مكتوبة..

الإقتباس من مدونات الشهيد:

ثم إن بعض الإخوة قد يواجهنا بالاعتراض والنقض: بأنه إذا كان نشر المدونات ممنوعاً، فينبغي الامتناع عن النقل منها، والإرجاع إليها. مع أن الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» قد تضمن فقرة منقولة عن إحدى المدونات التي طبعت بعد استشهاد الشهيد مطهري. بل هي مأخوذة من نفس الكتاب الذي منع الإمام من نشره، وأمر بسحب نُسخِهِ من السوق.. وهو كتاب الإقتصاد الإسلامي..

ونجيب:

أولاً: إن الناس عادة لا يلاحقون المقالات المنشورة في الصحف، ليعرفوا إن كانت من جملة المدونات التي لم تكن معدة للنشر، ثم وقعت بيد من يراعي شروط الأمانة.. أم أنها ليست كذلك. بل يحملون فعل المسلم

في ظاهر الحال على الصحة، وعلى أنه يراعي في تصرفاته ما يتوجب عليه..
ثانياً: إن الإنسان قد يعذر بجهله، وبغفلته ونسيانه، فكيف إذا كانت
معه قرينة البراءة التي ذكرناها آنفاً.. لاسيما وأن هذا من الأمور التي قلما
تخطر على البال، ولا يرضى كثيرون من الرضا..

ثالثاً: لو أن جعفر مرتضى العاملي أو غيره قد عرف بأن هذا المقال هو
من المدونات، وأنه قد نُشر بغير رضا مؤلفه، فأقدم على تشجيع ما جرى،
وتصرف مع الموضوع تصرف المؤيد والراضي. ثم خطر له أن يعارضه،
ويناوئه، ألا يعد هذا تناقضاً يؤخذ عليه، ويطلب به؟! وهل هذا يجعل
القبیح حسناً، والحسن قبيحاً، والخطأ صحيحاً، والصحيح خطأ؟!

رابعاً: إن المطلوب في المحاضرات المسجلة هو إعادة النظر فيها،
وتصحيحها، والتقليم والتطعيم فيها، وعدم نشرها بدون ذلك، كما نص
عليه الشهيد السعيد في كتابه العدل الإلهي ص 17.

إن المطلوب في المدونات هو إحراز أن المضمون المكتوب مرضي لدى
كاتبه، وأنه يوافق عليه ويتبناه، لكي تصح نسبته إليه..

فلا يصح نشر كل ما وقع تحت يدنا مما كتبه الشهيد بيده، إلا إذا تأكدنا من
رضاه بطباعته، والتبني والقبول له. إلى أن يظهر منه ما يوجب العدول عنه.

اللجنة شكلتها الدولة:

ولعل بعض الإخوة الأكارم يقول: إن من ألف كتاب الملحمة الحسينية

هو لجنة الإشراف الموجة من قبل الدولة بهذه المهمة، وورثة الشهيد مطهري، ومن تصفح الكتاب لا يشك في أنها اعتمدت الدقة والتأني إلخ..

ونجيب:

لا يهمني من الذي وكل اللجنة، أو من شكّلها، فسواء أكانت الدولة قد أوكلت هذه المهمة إلى اللجنة، أو أن ورثة الشهيد قد شكّلوها، ثم حصلوا على ترخيص من الدولة لها، أو أن جماعة من الغيارى على الفكر والتراث قد قاموا بهذه المهمة تبرعاً، وخدمة للفكر والدين.

فأولاً: إن الدولة أو غيرها حين وكلت هذه اللجنة لم تطلب منها أن تخالف وصية الشهيد وتعمل ضد ما أراد، فإنه قد سجل نصاً يمنعها، ويمنع كل أحد من طباعة محاضراته. إلا إذا أعيد النظر فيها من قبله. وها هي استخرجت محاضراته من الأشرطة وطبعتها، مع أنه لم يعد النظر فيها. كما أن اللجنة نفسها قد تركت تلك المحاضرات على حالها.

ثانياً: إن ورثة الشهيد إنما يرثون ماله، ولا يرثون فكره، ولا يحق لهم التعدي عليه بنشر ما لا يرضى بنشره، أو بأن ينسبوا إليه ما لا تتوفر فيه شروط صحة النسبة.

ثالثاً: إن الذي أعطى اللجنة الشهادة بتوخي الدقة هو اللجنة نفسها.

ولكن هذا:

1 - لا يجدي في تصحيح تصرفها في استخراج مضمون محاضراته، ثم

نشرها، مع وجود تصريحه بعدم رضاه بذلك في كتابه العدل الإلهي ص. 17.

2- كما أنه لا يجعل العناوين المجردة عن المضامين ذات مضمون..

3- إنه لا يحل مشكلة التناقضات التي ظهرت في العديد من المواضيع في الملحمة الحسينية.

بالإضافة إلى إشكالات وتناقضات أخرى لا نحب إثارتها، ولا توجيه الأنظار إليها..

رابعاً: إن هيئة الإشراف حتى لو أضافت في موارد يسيرة بضع كلمات تضعها بين عضادتين، فإن ذلك لا يبرؤها من حقيقة أنها قامت بعمل يكاد يكون فريداً من نوعه، إذ لم نعهد أحداً جرى له مثل هذا الذي جرى لهذا الشهيد السعيد..

خامساً: إن شورى الإشراف قد نشرت محاضرات مضطربة، ومنها موارد تحتاج إلى إصلاح، وهي مستخرجة من أشرطة أرسلت مضامينها إليها، ولا تملك الأشرطة، وربما لم ترها، لأنها مفقودة، فكيف يمكن إثبات أن الشريط كان للشهيد حقاً، فلعله لرجل آخر اشتبته بصوته بصوت الشهيد «رحمه الله» على الذي استخرجه وأرسله.. ولعل.. ولعل..

فلماذا لم تطالب من أرسل المتن المستخرج من الشريط أن يرسل في حينه ذلك الشريط نفسه إليها، لكي تتحقق منه، وتطمئن إلى صحة ما يدعيه مرسل المضمون، هل هو من كلام الشهيد وبصوته حقيقة، أم لا؟! فإذا كانت قد دقت هناك، واحتاطت في وضع بعض الكلمات، فقد

فرّطت هنا فيما هو أهم وأخطر.

سادساً: قالت شورى الإشراف في 12 بهمن 1377 هـ في مقدمة الطبعة (25) وهي تتحدث عن المدونات في ج2 ما يلي: «يحتوي هذا المجلد على المطالب التي كان الشهيد قد دونها بهدف مراجعتها لاحقاً، أو بهدف التهيؤ للمحاضرة، وتتفاوت هذه المطالب، من حيث الإجمال والتفصيل، فبعضها على شكل مقالة، وبعضها الآخر لم يزد على عدة أسطر، وفي بعض الحالات النادرة تم التعرض للمطلب على نحو الإشارة».

وهذا النص يمثل اعترافاً بأمور ترتبط بالمدونات، فهم:

1 - قد نشروا نصوصاً قد دونها الشهيد «رحمه الله» بهدف مراجعتها لاحقاً (فهل راجعها)؟!.

2 - نشروا أسطراً دونها، بهدف التهيؤ للمحاضرة.

3 - في بعض الحالات النادرة تم التعرض للمطلب على نحو الإشارة.

فلا أدري كيف استحل هؤلاء نشر أمثال هذه المطالب؟!.

لأزرع عن طريق الطف ريجاناً:

وقد حاول أخ كريم أن يجد المخرج لما ورد في النص العربي للملحمة الحسينية، من أن المرأة نذرت أن تزرع طريق الطف ريجاناً.

واختار من هذا الحديث ما قلناه حول كلمة الطف، وتبديلها بالتفت.

وانتهى إلى نتيجة تقول: إن هذا التبديل المدعى لم يرد إلا في الترجمة

العربية، وأن سببه هو أن الفُرس يدلون الطاء بالتاء. والشيخ كان فارسياً، فوقف على كلمة طف، وكان التسجيل سيئاً، فتوهم سامع الشريط أنه يقول: «تفت» بدل «طف».

ونقول:

أولاً: إننا إذا قبلنا منه حفظه الله هذا المخرج، فقد كنا نود أن يجد المخرج لسائر ما ذكر في «الملحمة الحسينية» حول هذا الموضوع وغيره. أما تكذيب أصل الحادثة ففي غير محله، فإن الشعر العاطفي، بل الشعر في أكثر حالاته يعتمد المبالغة، وإطلاق العنان للخيال.

فكان يفترض أن يتصدى لبيان معنى هذا الشعر على هذا الأساس، وأنه لا يستبعد صدوره، أو أن يحتمل أن يكون الكلام قد جرى على طريقة لسان الحال..

كما أنه كان من المفروض بالشهيد السعيد أن يلفت النظر إلى أن كثرة مجالس العزاء في البلاد الإسلامية التي تعد في أيام عاشوراء بعشرات الألوف أو مئاتها، مع قلة أو ندرة القراء الأكفاء، أن يلفت النظر إلى أن هذه الحالة تدفع للاستعانة بالبقال، وخادم المسجد، والفران والنجار والجاهل، والأمي، وغير ذلك، لأجل تلبية الحاجة، وسد الفراغ..

وهؤلاء - في الأكثر - لا يملكون ثقافة تؤهلهم لفهم أكثر الكلام، خصوصاً إذا كان بالفصحى، أو إذا كان منقولاً من لغة إلى أخرى. فما بالك بالقدرة على التنظير، والتحليل والتفسير.. التي تكاد تكون عند هؤلاء معدومة.

فلاستعانة بهؤلاء، ستؤدي إلى انحدار مستوى المجالس، ليصل إلى هذا الحد، أو دون ذلك.

ثانياً: إن المقارنات بين النسخ التي أجراها هذا الأخ قد أظهرت وجود ما هو دقيق. وما هو أكثر دقة، وأن الترجمة العربية هي المسؤولة عن بعض أو كل هذا الخلل.

والذي نريد أن نعيد التذكير به:

أولاً: أن التشبث بمقولة أن العيب هو في الترجمة العربية، وأن الرجوع إلى النسخة الفارسية ليس فقط لا يكفي لحل الإشكال، بل هو يؤكد ويرسخه.

ثانياً: لأن الإشكالات الأساسية تتوجه إلى الأصل الفارسي، وأصل الإقدام على هذا العمل. مرفوض كما أوضحناه مرات كثيرة.

ثالثاً: أما فيما يرتبط بالترجمة العربية، فنقول:

إن المسؤولية تقع على شورى الإشراف التي لم تراقب الترجمات، وأعمال المترجمين، للتأكد من مدى التزامهم بالشروط التي تؤخذ عليهم..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

كلمة أخيرة:

وبعد..

فإنني أرجو أن يكون ما قدمته من توضيحات كافياً ووافياً ببيان مقاصدي. وأن لا أكون قد أرهقت القارئ الكريم بما يراه إطناباً مملأً، أو إيجازاً مخللاً، أو بما يرى أن لا طائل تحته..

وأرجو أيضاً أن لا تكون هناك حاجة لمعالجة موضوعات كهذه كان يمكن تلافيها لو أحسنا الاختيار للأسلوب الأمثل، الذي يمكننا من حفظ التراث القيم مرضية، وطرق مجدية، تحفظ فيها مقامات أعلامنا، وينتهي إلى بتحقيق مقاصد أولئك الأعلام، ولا يتعدى على أوامرهم، أو يتم التفريط برغباتهم.

ومن جهة أخرى، فإنني أعتذر لكل أخ وصديق قد تضايق أو يمكن أن يتضايق مما ورد في هذه التوضيحات. فأنا لا أقصد - إن شاء الله - الإنتقاص من مقام أي كان، ولا إهانة، ولا جرح مشاعر أحد من الناس. وآخر ما أرجوه من إخواني الموافقين لي في الرأي، والمخالفين، أن يكون

همّهم هو رضا الله، وأن يمارسوا حقهم بالحوار بالحكمة، وبالموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن. وأن يتراحموا ويتزاوروا، وأن يصفحوا ويغفروا، ويسامح بعضهم بعضاً..

وأرجو أن نكون جميعاً طلاب حق وحقيقة، ورواد صلاح وإصلاح. وأن نكون الجنود المخلصين، والمجاهدين الصادقين تحت لواء بقية الله الأعظم، قائم أهل بيت العصمة «صلوات الله عليه وعليهم»..
والحمد لله، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين..

1434/12/16 هـ ق. الموافق 2013/11/22 م.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

الفهرس:

10 هذا هو الشهيد مطهري &: &
10 الشهيد مطهري، وكر بلاء فوق الشبهات: &
12 لا بد من الإنصاف: &
12 كلام الإمام الخميني & في حق الشهيد: &
18 الإقتصاد الإسلامي: مقبول، أم مرفوض؟! &
24 التسجيلات لا تصلح للنشر: &
32 الرأي النهائي للمؤلف: &
34 المحاضرات المفقودة: &
37 من هو الجامع للملحمة الحسينية؟! &
39 التصرف من الشهيد أم من جامع الكتاب؟! &
42 الأوراق التي وعد بنشرها: &
44 في النسخة المخطوطة رؤوس أقلام: &
46 ما وجه الاستدلال؟! &
47 العبارة المبتورة: &

-
- 50 الترجمة الفارسية:
 51 قناعاتهم قناعاتنا:
 54 حفظ تراث الشهيد، والشيخ المفيد:
 55 كيف إذن نستفيد من هذا التراث؟!
 56 التراث الذي لم يعد للنشر:
 57 الإقتباس من مدونات الشهيد:
 58 اللجنة شكلتها الدولة:
 61 لأزرعن طريق الطف ريجاناً:
 65 كلمة أخيرة:
 69 كتب مطبوعة للمؤلف

كتب مطبوعة للمؤلف

- 1- الآداب الطبية في الإسلام
- 2- الإعتدال في التقليد والإجتهد (الجزء الأول تحت الطبع)
- 3- إسرائيل.. في آيات سورة بني إسرائيل.. تفسير ثمان آيات..
- 4- ابن عباس وأموال البصرة
- 5- ابن عربي سنيّ متعصب
- 6- أبو ذر لا إشتراكية.. ولا مزدكية
- 7- أحيوا أمرنا
- 8- إدارة الحرمين الشريفين في القرآن الكريم
- 9- الإسلام ومبدأ المقابلة بالمثل
- 10- الإمام علي والنبي يوشع^١
- 11- أفلا تذكرون «حوارات في الدين والعقيدة»
- 12- أكذوبتان حول الشريف الرضي
- 13- أهل البيت^٢ في آية التطهير
- 14- أين الإنجيل؟!
- 15- بحث حول الشفاعة

- 16- براءة آدم × حقيقة قرآنية
- 17- البنات ربائب.. قل: هاتوا برهانكم
- 18- بنات النبي ' أم ربائبه!؟
- 19- بيان الأئمة وخطبة البيان في الميزان
- 20- تخطيط المدن في الإسلام
- 21- تفسير سورة ألم نشرح
- 22- تفسير سورة الضحى
- 23- تفسير سورة الفاتحة
- 24- تفسير سورة الكوثر
- 25- تفسير سورة الماعون
- 26- تفسير سورة الناس
- 27- تفسير سورة هل أتى (جزءان)
- 28- توضيح الواضحات من أشكال المشكلات
- 29- الحاخام المهزوم
- 30- حديث الإفك
- 31- حقائق هامة حول القرآن الكريم
- 32- حقوق الحيوان في الإسلام

- 33- الحياة السياسية للإمام الجواد ×
- 34- الحياة السياسية للإمام الحسن ×
- 35- الحياة السياسية للإمام الرضا ×
- 36- خسائر الحرب وتعويضاتها
- 37- خلفيات كتاب مأساة الزهراء ÷ (ستة أجزاء)
- 38- دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام (أربعة أجزاء)
- 39- دراسة في علامات الظهور
- 40- دليل المناسبات في الشعر
- 41- ربائب الرسول / «شبهات وردود»
- 42- رد الشمس لعلي ×
- 43- زواج المتعة (تحقيق ودراسة) (ثلاثة أجزاء)
- 44- الزواج المؤقت في الإسلام (المتعة)
- 45- زينب ورقية في الشام!!
- 46- سلمان الفارسي في مواجهة التحدي
- 47- سنابل المجد (قصيدة مهداة إلى روح الإمام الخميني وإلى الشهداء الأبرار)
- 48- السوق في ظل الدولة الإسلامية
- 49- سياسة الحرب في دعاء أهل الثغور

- 50- شبهات يهودي
- 51- الشهادة الثالثة في الأذان والإقامة
- 52- الصحيح من سيرة الإمام الحسين × (قيد الإعداد)
- 53- الصحيح من سيرة الإمام علي × (ثلاثة وخمسون جزءاً)
- 54- الصحيح من سيرة النبي الأعظم ' (خمسة وثلاثون)
- 55- صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد
- 56- طريق الحق (حوار مع عالم جليل من أهل السنة والجماعة)
- 57- ظاهرة القارونية من أين؟! وإلى أين؟!
- 58- ظلامه أبي طالب ×
- 59- ظلامه أم كلثوم
- 60- عاشوراء بين الصلح الحسنی والكيد السفیانی
- 61- عصمة الملائكة بين فطرس.. وسحر هاروت وماروت
- 62- علي × والخوارج (جزءان)
- 63- الغدير والمعارضون
- 64- القول الصائب في إثبات الربائب
- 65- كربلاء فوق الشبهات
- 66- لست بفوق أن أخطيء من كلام علي ×

67- لماذا كتاب مأساة الزهراء ÷؟!

68- مأساة الزهراء ÷ (جزءان)

69- ماذا عن الجزيرة الخضراء ومثلث برمودا؟!

70- مختصر مفيد (أسئلة وأجوبة في الدين والعقيدة)، (سبعة عشر جزءاً).

71- مراسم عاشوراء «شبهات وردود»

72- المسجد الأقصى أين؟!

73- مقالات ودراسات

74- منطلقات البحث العلمي في السيرة النبوية

75- المواسم والمراسم

76- موقع ولاية الفقيه من نظرية الحكم في الإسلام

77- موقف الإمام علي × في الحديبية

78- ميزان الحق «شبهات وردود» (أربعة أجزاء)

79- نقش الخواتيم لدى الأئمة ^

80- وقفات مع ناقد (هذا الكتاب)

81- الولاية التشريعية

82- ولاية الفقيه في صحيحة عمر بن حنظلة